

الفصل الثاني عشر

الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف (١)

١ - الاتفاقية الثنائية :

لاغنى لبريطانيا عن الواردات كما ولا بد لها من صادرات تدفع ثمنها لها ؛ لذا يجب أن تكون لها تجارة دولية واسعة النطاق . ومعنى هذا أن مصلحتها المرتبطة مع مصالح الدول الأخرى تدعوها للنهوض بالتجارة الدولية إلى أقصى حد ممكن ، حتى يستفيد العالم من توفير جهوده في ظل تقسيم العمل الدولي ، واخترنا بريطانيا كمثال لحاجاتها الماسة إلى الواردات .

وكيف يتسنى لبريطانيا أن تحقق ذلك ؟ إن مركزها من حيث التجارة الدولية غير موافق حقيقة وبخاصة في الوقت الحاضر ؛ وهذه مسألة تحتاج إلى تدبير حازم ، وهذا التدبير ميسور ؛ فالدول التي تنتج المواد الغذائية والخامات تبحث عن أسواق لتصريف منتجاتها ، وقد تقدمت فيها وسائل الإنتاج لتمد الأسواق الخارجية بها ، وخاصة انجلترا بما تحتاج إليه ، ولديها رغبة في ذلك ، بل هي تتوق إلى هذا الأمر . فهل تحاول الدول أن تساوم بريطانيا على أساس إعطائها مواد غذائية وخامات نظير منتجات صناعية ، أو بعبارة أصح تصبح بريطانيا سوقاً رائجة لتصريف منتجات الدول الأخرى ، بشرط أن تضمن لمنتجات بريطانيا سوق مماثلة في تلك الدول .

إن مثل هذا النظام يطلق عليه عادة « الاتفاق الثنائي » Bilateralism وهو نوع من المقايضة ، وإن توسطته عملات الدول ، والمبالغ التي تدفع قيمة للواردات تجمد ، أى لا يمكن أن تشتري بها سلع من دول أخرى ، ولكنها تخصص لوفاء

(١) انظر Full Employment « ليسير بفردج » .

قيمة ما ينتظر أن تصدره إلى الدولة التي أرسلت تلك الواردات . وإليك مثلاً « للاتفاقات الثنائية » بين دولتين ، عقدتاً معاهدة تجارية ، فتصدر الدولة « أ » إلى الدولة « ب » سلعاً يجب على « ب » أن تدفع مقابلها سلعاً بنفس القيمة حتى يتعادل الميزان التجارى بين الدولتين ، أى أنه كان لازماً على الدولة « ب » أن تقصر مشترياتها من دولة « أ » بمقدار ما تشتريه دولة « أ » منها .

٢ — الاتفاقيات المتعددة الأطراف :

أما النظام المتعدد الأطراف ؛ فهو كنظام قاعدة الذهب ومعناه أن تشتري الدولة سلعها من الدولة التي تكون أسعارها رخيصة ، كما أن الدولة يجب أن تبيع سلعها في الأسواق التي تريدها ، ولكنها لا تحاول أن تجعل مشترياتها من أية دولة مساوية لقيمة مبيعاتها اليها ، كما أن للدولة أن تشتري بقيمة صادراتها بضائع من أية دولة أخرى ، وليس هناك ما يمنعها من أن تشتري من دولة معينة كما لا يقال لها إن ثمن ما تشتريه من بضائع يجب أن يحدد ويمكن الاحتفاظ به أو إنفاقه ، وفي الحالة الأخيرة يجب أن ينفق على بضائع من دولة معينة بالذات .

« والاتفاقات الثنائية » في أدق معانيها ترمى إلى أنه إذا صدرت الدولة « أ » بضائع وخدمات إلى الدولة « ب » وجب على الدولة الثانية ، أن تشتري بقيمتها بضائع من الأولى ، فالحساب الدولى لكل من الدولتين يجب أن يتعادل . أما في حالة الاتفاقات المتعددة الأطراف فليس هناك ما يدعو إلى ذلك . فالدولة « أ » قد تبيع للدولة « ب » أكثر مما تشتري منها ، كما أنها قد تشتري من الدولة « ح » أكثر مما تبيع لها .

مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية تبيع لأمجلترا بضائع بمبلغ ٤٩٩ مليون دولار بينما تشتري منها بضائع بمبلغ ١٧٤ مليون دولار في السنة ، وتشتري الولايات المتحدة من « الملايو » البريطانية بضائع بمبلغ ١٧٤ مليون من المطاط والقصدير ، بينما لا تبيع اليها بأكثر من ٨ ملايين دولار ؛ وهذا معناه أن لدى

الملايو دولارات من صادراتها لأمريكا أكثر مما تحتاج اليه من أمريكا بمبلغ ١٦٨ مليون دولار ، بينما بريطانيا تحتاج إلى ٣٢٥ مليون دولار . والذي يحدث في مثل هذه الحالة هو أن الجزء الذي يفيض من الدولارات عن حاجة الملايو تستخدمه في شراء ما تحتاج اليه من بريطانيا . ولما كانت صادرات الأولى تكاد تتعادل مع وارداتها من بريطانيا ، وهذا راجع إلى حاجة تلك المستعمرة إلى السفن البريطانية ، فتدفع أجور الشحن والتأمين والقوائد ، وهكذا تتحول الزيادة في الدولارات من الملايو إلى بريطانيا . وبهذه الطريقة تتمكن بريطانيا من سد ما عليها من واردات أمريكية .

هذا المثال الذي سقناه شرحاً لما يجري تحت « نظام متعدد الأطراف » ، فهذه أمريكا تستورد من بعض الدول أقل مما تصدر إليها حسب الاحصائيات للسنوات من ١٩٣٦ — ١٩٣٨ ، كفرنسا ، وألمانيا ، وهولنده ، وكندا ، والمكسيك ، وفنزويلا ، بينما تستورد من دول أخرى أكثر مما تصدر إليها ؛ ولذا يصبح لدى هذه الدول دولارات كثيرة كجزر الهند الهولندية ، والصين والبرازيل وكوبا ؛ هذا علاوة على الملايو البريطانية السابق ذكرها .
والمعاملات التجارية التي ذكرناها هنا هي أمثلة حقيقية « للتجارة المتعددة الأطراف » .

ولا ريب أن النظام المتعدد الأطراف له فوائد عظيمة ، بينما يقرب النظام الثنائي من المقايضة ، ويمكن العمل به إلا أنه نظام بدائي في طبيعته . والأول يقوم على أساس وجود عملات تعتبر وسيلة المبادلات ، وحينئذ يمكن تحويل بعضها إلى بعض وهناك أساس لها . وقد كان الذهب في الماضي أساس التعامل الدولي . وجاء في تقرير الخزانة البريطانية الذي أصدرته الحكومة في أبريل سنة ١٩٤٣ وكذا في مقترحات الولايات المتحدة في نفس التاريخ ، أن كلا من الدولتين ترغب في إعادة تنظيم التجارة الدولية على أساس نقد دولي أطلق عليه الانجليز « Bancor »

والأمريكان « Unitas » ثم جاءت مقترحات كندا ، وظهرت أخيراً مقترحات خبراء الأمم المتحدة بإنشاء صندوق النقد الدولي Joint Statement By Experts on the Establishment of an International Fund .

وكل هذه المقترحات السابقة ، ترمى إلى غرض أساسى وهو تزويد « التجارة الدولية المتعددة الأطراف » بالوسائل التى تقضى على التمييز فى المعاملات الدولية ، فتكون كل الدول على قدم المساواة فى المعاملة . وفيما يلى أغراض الصندوق الدولى (مؤتمر برتون وودز)^(١).

(١) تشجيع التعاون النقدى الدولى عن طريق إيجاد هيئة دائمة تهيب الوسائل اللازمة للتشاور والتآزر فى بذل الجهود لحل مشاكل النقد الدولية .

(٢) تبسير التوسع والنمو المتوازن فى التجارة الدولية ، ويساهم ذلك فى تحسين حالة اليد العاملة ورفع مستوى الدخل الحقيقى بصفة مستمرة ، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء ، على أن تكون هذه كلها أهدافاً أساسية للسياسة الاقتصادية .

(٣) العمل على تحقيق الاستقرار فى أسعار مبادلة النقد ، والحفاظ على نظم مبادلة النقد السليمة المتفق عليها بين الأعضاء ، وتجنب التنافس فى تخفيض قيم العملات .

(٤) المساعدة على وضع نظام متعدد الأطراف المدفوعات الخاصة بالمعاملات العادية التى تتم بين الأعضاء والعمل على التخلص من القيود المفروضة على مبادلة النقد التى تعرقل تجارة العالم .

(٥) توفير الثقة بين الأعضاء بجعل موارد الصندوق فى متناولهم ، وذلك مع

(١) راجع Full Employment للسير بفرديج صفحة ٢١٧ وقريرى اللجنة المالية بمجاسى الشيوخ والنواب .

اتخاذ التحفظات المناسبة؛ فتهيأ بذلك لهم وسائل لتصحيح تقلبات ميزان المدفوعات بدون اللجوء إلى تدابير قد تقضى على حالة الرخاء الأهلئ أو الدولئ .

(٦) وتمشئاً مع ما تقدم ، تقصير أمد الفترات التي تحتل فيها موازين

المدفوعات الدولية للأعضاء والحد من درجة اختلال التوازن بينها .

ويرمئ هذا الصندوق إلى تحقيق الاستقرار في أسعار مبادلة النقد والمحافظة

على نظمها السلمئة ، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات ، كما يرمئ إلى

تحقيق ضرب من الثقة والتعاون في التجارة الخارجية . وذلك لأنه يخضعها

لهئئة دولية تزن الأمور بميزانها الصحيح وتتعاون على حل مشا كل النقد الدولية ،

ويضع تحت تصرفها رأس مال مشتركاً يمكن أن يلجأ إليه كل عضو إن دعت إليه

الحاجة ، وفي هذا ما يحول دون الأزمات النقدية أو يقصر مداها على الأقل ، وما

يساعد على النمو للتوازن في التجارة الدولية ، فيساهم في تحسين حالة اليد العاملة ،

ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء .

فكل عضوله أن يشتري من الصندوق عملة عضو آخر ثبتت حاجته إليها

للقيام بمدفوعات عجز عنها ميزانه التجاري ، إلا إذا كانت نادرة ، وحينذاك

توزع على الأعضاء الطالبين توزيعاً عادلاً بنسبة حاجة كل منهم إليها . وله أن

يحول أرصده الموجودة في الخارج إلى عملة أخرى ، بشرط أن تكون هذه

الأرصدة قد حصل عليها حديثاً نتيجة لعمليات عادية ، وفي هذا القيد ما يخرج

الأرصدة التي نشأت عن الحرب الحالية كالأرصدة الاسترلينية وديون الإعارة

والتأجير ، فليست هذه قابلة للتحويل إلى عملة أخرى نادرة أو غير نادرة عن

طريق صندوق النقد الدولي ، بل لابد فيها من اتفاق خاص بين الدول ذات الشأن .

وهذه هي النقطة التي شاء مندوبو مصر في مؤتمر النقد الدولي معالجتها بمحاولين

الوصول إلى قرار من المؤتمر يقضى بتسهيل تسوية الأرصدة الدائنة التي تجمعت

خلال الحرب في نطاق المعاملات المتعددة ، أى عن طريق الصندوق الدولي .

وقد أيدهم في ذلك الوفدان العراقي والإيراني ، إلا أنه قرر رفض الاقتراح . ثم أثار مندوب الهند الموضوع مرة أخرى ولكنه لم يوفق أيضاً في طلبه .

ويتكون مال هذا الصندوق من اشتراكات يدفع حد أدنى منها ذهباً ، والباقي بعملة الصندوق ، ومن هذه الاشتراكات يتكون رأس مال الصندوق ، على أن يكون مقره الرئيسي أراضى العضو صاحب الحصص الكبرى ، وعلى أن تشرف على تنظيمه وإدارته هيئة مكونة من مجلس محافظين ولجنة تنفيذية ، ومدير عام وهيئة موظفين . فأما مجلس المحافظين فيتألف من محافظ ونائب محافظ يعينهما كل عضو بالطريقة التي يراها ، ولهذا المجلس كافة السلطات المخولة للصندوق . وأما اللجنة التنفيذية فلا يقل عددها عن اثني عشر مديراً ، منهم خمسة يعينهم الخمسة الأعضاء المالكين لأكبر الحصص ، واثنان ينتخبهما الجمهوريات الأمريكية غير المخول لها تعيين المديرين ، وخمسة ينتخبهم الأعضاء الآخرون من غير الجمهوريات الأمريكية ؛ وعلى اللجنة التنفيذية إدارة الصندوق ومباشرة كل السلطات التي يفوضها مجلس المحافظين في مباشرتها . وتنتخب اللجنة التنفيذية مديراً عاماً يشرف على موظفي الصندوق ويباشر شؤونه العادية تحت إشراف اللجنة التنفيذية .

وقد اشترك في هذا المؤتمر فعلاً أربع وأربعون دولة وقعت على الاتفاق الابتدائي بالإجماع ، وساهمت كل واحدة منها بحصة معينة ، وقد بلغت جملة ما ساهمت به ٨٨٠٠ مليون دولار . وكانت الحصص الكبرى للدول الخمس الآتية على الترتيب :

الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، اتحاد الجمهوريات السوفيتية الصين ، فرنسا ، وتبلغ جملة حصصها ٦٢٥٠ مليوناً من الدولات وهى الأعضاء الدائمة في لجنة الصندوق التنفيذية .

ولهذا الصندوق شخصية قانونية كاملة تمكنه من التعاقد ، وتملك الأموال الثابتة والمنقولة والتصرف فيها والقيام بالإجراءات القانونية ، وله حصانة قضائية تحميه من أى دعوى أو حجز على أملاكه وأمواله أينما وجدت ، وحصانة مالية تعفيه من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة . وإليك أيضاً أغراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

أغراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

بينما يرمى صندوق النقد الدولي إلى استقرار العملة في محيط التجارة العالمية ، ويختص بمساعدة أعضائه بحاجياتهم قصيرة الأجل من العملة الأجنبية ، نرى أن « بنك الإنشاء والتعمير » يرمى إلى تحقيق الأغراض الآتية :

(١) المساعدة على إنشاء وتعمير أراضي الأعضاء ، عن طريق تسهيل استثمار رؤوس الأموال في الأغراض الإنشائية ، بما في ذلك إعادة الحياة الاقتصادية التي حطمتها أو عطلتها الحرب ، وإعادة تحويل النشاط الاقتصادي إلى حاجات السلم ، وتشجيع استغلال الموارد الإنتاجية في البلاد التي لم تستغل على الوجه الأكمل .

(٢) تشجيع الاستثمار الخارجى الذى تقوم به الهيئات الخاصة ، عن طريق ضمان القروض والاستثمارات الأخرى التى يقوم بها المستثمرون العاديون والمساهمة فيها ، وفي حالة عدم التمكن من الحصول على رؤوس الأموال الخاصة بشروط معقولة لإكمال الاستثمار الخاص ، عن طريق تمويل الأغراض الإنتاجية من رأس ماله وأمواله الخاصة ومن موارده الأخرى .

(٣) ترويج النمو المتوازن البعيد المدى للتجارة الخارجية ، والحفاظة على توازن موازين المدفوعات بتشجيع الاستثمار الدولي الخاص ، بتحسين موارد الأعضاء الإنتاجية ، فيساهم بذلك في رفع القوة الإنتاجية ومستوى معيشة وظروف العمل في أراضي الأعضاء .

(٤) تنظيم القروض المقدمة أو المضمونة منه والقروض الدولية المعقودة بطرائق أخرى ، بحيث تفضل المشاريع الأكثر فائدة والتي تكون الحاجة إليها أسرع سواء كانت كبيرة أم صغيرة .

(٥) إدارة عملياته مع أخذ أثر الاستثمار الدولي في الحياة التجارية في أراضى الأعضاء في الاعتبار . والمساعدة على الانتقال بسهولة في الفترة التي تلى الحرب مباشرة من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم .

ويجب أن يكون جميع أعضاء البنك أعضاء في هيئة صندوق النقد الدولي ، والغرض من هذا التحفظ ، هو تقليل عنصر المخاطرة في سعر الصرف بالنسبة للأموال المستثمرة بمعرفة البنك أو عن طريقه ، ويترتب على الانسحاب من هيئة الصندوق الانسحاب أيضاً من البنك بعد مضي ثلاثة أشهر إذا لم يقرر البنك غير ذلك بأغلبية ثلاثة أرباع مجموع الأصوات .

ويبلغ رأس مال البنك المرخص به ١٠ ملايين دولار أمريكي يقسم إلى ١٠٠ ألف سهم قيمة كل سهم ١٠٠ ألف دولار يحتفظ لأعضاء هيئة صندوق النقد الدولي بـ ٩١٠٠٠ سهم بمبلغ ٩١ ملايين دولار والباقي للأعضاء الجدد .

نشاط البنك :

يجوز للبنك أن يقدم أو يسهل القروض بإحدى الوسائل الثلاث الآتية :

أولاً — للبنك أن يقدم القروض من أمواله الخاصة .

ثانياً — للبنك أن يقدم القروض من أموال يجمعها في سوق العضو أو من أموال يقرضها .

ثالثاً — للبنك أن يضمن كلاً أو جزءاً من القروض التي يقدمها المستثمرون العاديون بواسطة طرق الاستثمار العادية .

السياسة الاقتصادية الدولية المثلى وأهدافها :

ليس الغرض من السياسة المثلى أن تنهج جميع الدول سياسة اقتصادية قومية واحدة تطبق عليها بلا تمييز ، إنما المقصود أن تكون التجارة سهلة لا تقوم في سبيلها صعوبات ، والدول تختلف من حيث النظم السياسية والاقتصادية . فهناك دول اشتراكية ، وأخرى رأسمالية ، والبعض ديمقراطية ، وأخرى دكتاتورية كذلك . ثم هناك دول تعتنق حرية التجارة أو تميل إلى الحماية المخففة ، بينما تميل دول أخرى إلى الحماية الجبركية العالية . إنما السياسة المثلى التى نقصدها هنا ، هى تلك السياسة الاقتصادية المستقرة ، البعيدة عن التغيرات المفاجئة ، والتى لا تضع العراقيل فى سبيل التجارة الدولية ، أو بعبارة أخرى هى سياسة قوامها مراعاة حسن الجوار قدر المستطاع .

والتجارة المتعددة الأطراف إذا قامت على أساس قاعدة الذهب أو على أساس عملة دولية ، كما يقترح الإخصائيون يمكن أن تتحقق إذا توافرت لدينا شروط ثلاثة :
أولاً — يجب أن تعمل كل دولة على تحقيق العمالة الكاملة فى حدودها ، ويجب ألا تعتمد للوصول إلى هذه الغاية على زيادة صادراتها ، وتعتبرها الوسيلة الوحيدة المؤدية إلى هذا الهدف .

ثانياً — يجب أن تعمل الدول المشتركة فى هذا النظام على موازنة ميزان المدفوعات ، فإذا ما زادت صادراتها من البضائع والخدمات ، وجب عليها أن تقدم قيمة تلك الزيادة كسلفيات طويلة الأجل بقصد تمكين باقى الدول من دفع قيمة هذه الصادرات ، بشرط ألا يفقد الصندوق الذهب والاحتياطات اللازمة للسيولة الدولية International liquidity .

ثالثاً — أن تعمل الدول المشتركة على إيجاد حالة من الاستقرار فى سياستها الاقتصادية ، وهذا معناه استقرار النظم الجبركية وثبات سعر الصرف الخارجى ، ويجب ألا تحاول الدولة إجراء تغييرات اقتصادية هامة تمس هذه السياسات إلا بعد استشارة الدول الأخرى .

شروط التجارة المتعددة الأطراف

الشرط الأول — العمالة الكاملة في الداخل :

هذا الشرط سبقت الإشارة إليه . وهو أن أهمية التجارة الدولية تختلف بالنسبة لدولة تتمتع بالعمالة الكاملة عنها بالنسبة لدولة تنفشي فيها البطالة لعدم وجود طلب فعال فيها ، ولن يكون التعاون الدولي مثمراً ومستقراً وبعيداً عن كل خوف ، ما لم يأت الوقت الذي تعتقد فيه كل دولة ، أن التجارة الدولية وسيلة لتبادل المنافع .

واشترطت العمالة الكاملة لا يتركز على اعتبارات عامة ، ولكنه ينتج عن تحليل لحالة التجارة المتعددة الأطراف والتي لأرقب عليها ، والتي كثيراً ما تنتهي بكساد حاد في إحدى الدول المشتركة فيه . وتحليلنا يستند على مشاهدات من التاريخ الحديث ، أو بعبارة أخرى إلى الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، ونقصد بها الفترة التي أعقبت عام ١٩٢٩ وما بعدها ، وفيما يلي ما حدث نقلاً عن تقرير أمريكي نشرته حكومة الولايات المتحدة .

فالكساد الذي بدأ في الولايات المتحدة بهبوط أسعار الأوراق المالية عام ١٩٢٩ أدى إلى نقص الإنتاج الصناعي فيها إلى أكثر من النصف . أما بالنسبة إلى باقي دول العالم ، فقد ترتب عليه نقص الواردات الأمريكية ، كما أدى إلى وقف عمليات الإقراض للخارج .

استوردت أمريكا في بحر تلك السنة بضائع وأقرضت أموالاً ، بلغت قيمتها ٧٤٠٠ مليون دولار ، وهو المقدار الذي يمكن الدول الأخرى من الحصول على ما يعادله من البضائع الأمريكية . فلما حل الكساد نقص ذلك الرقم إلى ٢٤٠٠ مليون دولار ، وبلغ مقدار ما كان يجب أن تدفعه الدول الأخرى لأمريكا كفوائد

٩٠٠ مليون دولار ، فكأن المبلغ الذى كان تحت تصرف الدول لشراء صادرات أمريكا قد هبط فعلاً من ٦٥٠٠ مليون دولار إلى ١٥٠٠ مليون دولار أى بنسبة ٧٧٪ ؛ وفيما يلي تقرير لمصلحة التجارة الأمريكية فى هذا الشأن :

إن النقص فى مقدار الدولارات المعروضة الذى نتج عن هبوط وارداتها ، ووقف النشاط فى حركة تدمير الأموال فى الخارج ، أدى إلى حالة عدم توازن يجب العمل على إعادتها إلى ما كانت عليه . كما أن الهبوط الفجائى فى المعروض من الدولارات خلال ثلاث السنوات ١٩٢٩—١٩٣٢ بما يقرب من ٥ مليارات دولار استلزم إجراء تغييرات فى تدمير الدولار فى الخارج ، وفى الطرق الاقتصادية التى تسبب الطلب عليه .

ولو أن كثيراً من الدول المنتجة الرئيسية ، ومنها استراليا والأرجنتين ، قد تركت قاعدة الذهب بسرعة ، ولكنها عملت ذلك بعد تردد وتحت تأثير الحوادث التى حدثت فى كثير من الدول ، وكان سعيها بقصد الدفاع عن مركز عملتها وسعرها فى الخارج ، الأمر الذى جعل إعادة الطلب الخارجى على منتجاتها يقع عبثه على الاقتصاد القومى .

وليس الغرض من ذلك أن نبين أن العالم ما كان لينتابه الكساد الذى حل به لو لم تكن الولايات المتحدة فى عالم الوجود . فقد لاحظ الناس التقلبات الدورية قبل أن تكون لأمريكا مكانة اقتصادية . وإذا سألنا أنفسنا ماذا كان يحدث لو لم تشترك الولايات المتحدة مع العالم فى هذا النشاط الذى تبدو مظاهره فى كل ميدان لكان الجواب على ذلك متروكاً للحدس والتخمين . أما ما حدث فعلاً فإنه يرجع إلى نظامها الاقتصادى الذى تمخض عنه الكساد الكبير ، حين كاد المعروض من الدولارات ينعدم وينتهى بخراب الكثير من الدول ، أو بعبارة أدق كان يؤدى إلى قلب الأوضاع والنظم الاقتصادية فى العالم . وسواء اعتقدنا

أنه كان من المحتمل أن يحدث في كل دولة كساد على حدة أم لا ، إلا أنه من المسلم به أن الدول لابد وأن ترغم على الاشتراك مع أمريكا في هذا الكساد الذي أصابها . ومن هذا يتبين لنا جلياً كيف أن السياسة المتعددة الأطراف حتماً تؤدي إلى ما أدت إليه .

إن مبلغ ٥٠٠ مليون دولار كبير في حد ذاته ، إلا أنه لا يذكر بالنسبة لإنتاج العالم ودخله عام ١٩٢٩ . مع العلم بأن واردات الولايات المتحدة لا تزيد عن ١٢٪ من مجموع واردات العالم كله . كما أن واردات العالم لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من دخله الكلي . وعلى هذا كيف نتظر أن يتأثر العالم بنقص هذا المبلغ المذكور . إن الإجابة على ذلك لها أهميتها ، لأنه إذا ما عرفنا كيف يبدأ الكساد وتفرخ جرائيمه ثم ينتشر من دولة إلى أخرى ، أمكننا أن نتعلم ماذا نعمل لمنع انتشاره وتضييق نطاقه على قدر المستطاع .

وجلى أن نقص المعروض من الدولارات بنسبة ٧٧٪ كان من الضروري أن يسبب نقصاً في مقدار مشتريات الدول الأخرى من البضائع الأمريكية . والواقع أن الصادرات الأمريكية نقصت إلى ما يقرب من ٧٠٪ (وتفسير ذلك أن كثيراً من المدينين لأمريكا لم يوفوا بتعهداتهم وفضلوا أن يشتروا بما عليهم بضائع أمريكية ، وهكذا نقصت الصادرات إلى ٧٠٪) وهو ما يقرب من رقم الواردات . ولم تمتنع الدول عن شراء البضائع الأمريكية بمحض إرادتها ، ولكنها أرغمت على ذلك ، حيث لم تكن لديها الدولارات الكافية . ولكن ما السبب في أن تجارة العالم نقصت بنفس النسبة التي نقصت بها تجارة أمريكا ؟ واضح أن نقص المعروض من الدولارات في الخارج ينتج عنه نقص في صادرات أمريكا ؛ ولكن كيف أن ذلك يؤثر في تجارة باقي الدول ؟ كيف نفسر أنه عندما تنقص تجارة أمريكا بنسبة ٧٠٪ تهبط تجارة العالم كله بنسبة ٦٤٪

مع أن تجارة أمريكا لا تزيد على ١/٥ تجارة العالم . وللإجابة على ذلك يجب أن ندرس بإمعان كيف يترتب جهاز التجارة الدولية المتعددة الأطراف . فلو تيسر تحويل عملات الدول بعضها إلى بعض ، ما كان ليظهر النقص في الدولارات مثلاً ، ولكنه كان يظهر كنقص في التجارة الدولية أو في احتياطات الذهب . فإذا كانت المعاملات الدولية تجري على قدم المساواة ، فإن كل دولة لا تقابل النقص فيما لديها من الدولارات بتخفيض الوارد من أمريكا فحسب ، ولكنها تخفض مشترياتها أيضاً من جميع الدول على السواء . فإذا انخفض مقدار الدولارات التي لأمريكا على الأرجنتين بنسبة ١٠٪ فقد يكون معناه انخفاض واردات أمريكا ١٠٪ ، ولكن ١/٣ هذا النقص في البضائع كان يمكن أن تستورده من دول أخرى ، ولكن هذه الدول قد تقاسى من نقص صادراتها ، وعندئذ تلجأ إلى تخفيض وارداتها أيضاً .

هذا موجز لما يحدث من المعاملات في ظل « النظام المتعدد الأطراف » ، وكيف يتأثر إذا وقع أحد هذه الأطراف في أزمة شديدة ، فهذا يسبب انكماشاً أولياً ، وهنا نساءل : ألا يمكن ملاقاته ؟ يوجد علاجان لذلك :

أولهما — اتباع سياسة هدفها التمييز ، بتقييد بعض الواردات ، فإذا أصاب الولايات المتحدة كساد ؛ فإن الدول الأخرى بدل أن تستمر في معاملاتها كما هو الحال مع باقي الدول ، تسير في معاملاتها على قدر ما تسمح به دولاراتها ، وباستثنائها تظل معاملات الدول مع بعضها البعض كما كانت ، فكأنها والحالة هذه قد عملت على تجنب الكساد .

وقد يقال دفاعاً عن سياسة التمييز هذه ، إنه ولو أنها تعتبر عملاً عدائياً بالنسبة للدولة التي هي في كساد ، إلا أن هذا لن يؤدي إلى ما هو أسوأ ، فقد حدث في عام ١٩٣٠ أن تحدت مشتريات العالم من الولايات المتحدة بمقدار المروض من

الدولارات . وهنا نقسمال : هل يحدث تخفيض المشتريات بطريق مباشر مع الولايات المتحدة ، أم يحدث ذلك بطريق غير مباشر بتخفيض مشتريات الدول وتجارتها الخارجية ؟

فإذا حل الكساد بدولة ، وعملت الدول الأخرى على تخفيض مشترياتها منها ، فإن هذا ينتهى بعزل الكساد وتجنبه ، وإلى تحسين مراكزها دون أن تسمى إلى الدولة المعزولة ، وهذا العزل الجزئى قد يؤدى إلى استمرار التجارة المتعددة الأطراف بين الدول فى حالة طبيعية .

ولكن هذه الطريقة فى معالجة الكساد الحاد تجعل الركون إليها أمراً نظرياً لا عملياً للأسباب الآتية :

أولاً — لأنها تعالج انتشارها دون أن تهتم بمعالجة نتائجها المباشرة ، إذ الدول التى تصدر كثيراً لأمريكا ، سوف تتأثر كثيراً من هذه الطريقة ، كالملايو البريطانية ، وجزر الهند الهولندية التى سوف تفقد بذلك أسواقها لتجارة المطاط ولن تفيدھا زيادة الصادر من أمريكا إليها .

ثانياً — النقص الفجائى العنيف فى الوارد من أمريكا لا يعتبر سياسة سليمة لدولة كبريطانيا التى تستورد من أمريكا بضائع كثيرة لازمة لصناعاتها . لا شك أنه فى إمكان بريطانيا أن تستورد هذه البضائع من دول أخرى بعد مدة ، ولكن هذا لا يتيسر فى الأمد القصير .

ثالثاً — إن اتباع سياسة التمييز ضد الدول التى يصيبها الكساد بقصد عزلها يتوقف لحد ما على قيام دول العالم بعمل مشترك .

والوسيلة الثانية الفعالة للتخفيف من حدة الكساد هى القروض الدولية ، فإذا أصاب الكساد دولة ما ، وعملت على تقييد وارداتها ، فلا تشتري من الدول الأخرى ، عندئذ وجب أن تقدم الدولة نقدها المتوافر لديها قروضاً خارجية ،

وبهذه الطريقة تتغلب الدول على الصعوبات التي تواجهها بسبب عدم قدرتها الحصول على ماتحتاجه من السلع ، فكأنها والحالة هذه تشتري سلعاً على الحساب طالما أن الدولة المصابة بالكساد لا ترغب في شراء بضائعها مطلقاً . ولكن اتباع وسيلة الإقراض لا يمكن التغلب بها على الطلب المتناقص في الدولة التي انتشر فيها الكساد ، ونتجت عنه البطالة بين منتجي الصادرات . فإقراض أمريكا للملايا البريطانية لن يفيد الأخيرة ، لأن لديها من الدولارات كمية كبيرة ، لكنه يفيد بريطانيا فيخفف من حدة الكساد ويمكنها من استيراد الخامات التي هي في حاجة إليها ، غير أنه لا يعوضها شيئاً مما فقدته من الصادرات . لا ريب أنه قد يؤدي هذا الإجراء إلى تحسين حالة الإنتاج في الداخل ، فتعوض بذلك شيئاً مما فقدته في الخارج ، ولكن هذا لن يقضى على البطالة ما لم تتعادل كفة الأعمال المحلية مع مقدار ما فقدته في الخارج . ومع ذلك فمن الصعب أن تغير الدولة أوضاع وأساليب الصناعة بين عشية وضحاها . على أن فائدة الإقراض الدولي عظيمة في التجارة المتعددة الأطراف ، إلا أن الدولة لن تستطيع تجنب أخطار البطالة إذا حدث كساد في دولة أخرى لها علاقة اقتصادية معها .

وهذه المسألة لا تخرج عن كونها مسألة كمية قبل كل شيء ، فإذا كانت حالة هذا الكساد بسيطة ، أو حالة كساد محلي يقتصر مداه على دولة صغيرة ، حيث يمكن حصره وتركيزه في نطاق معين ، فتعود التجارة المتعددة الأطراف سيرتها الأولى . ويترتب على التوسع في الإنتاج المحلي ألا تظهر البطالة في باقي الدول الأخرى . أما إذا كان الكساد واسع النطاق فلا ينتظر له علاج في ظل نظام التجارة المتعددة الأطراف .

ولضمان استمرار التجارة المتعددة الأطراف ، يجب على الدول المساهمة فيها ، أن تعمل على تحقيق وضمان العمالة الكاملة قدر المستطاع . فقد فسرنا الشرط

الأول لتحقيق العمالة الكاملة ضاربين المثل بالولايات المتحدة ودولارها ، لما كان لها من أهمية في الكساد الذي حدث عام ١٩٣٠ . ولكن هذه الفكرة لا يمكن تطبيقها إلا بصفة عامة ، إذ الدول التي تساهم في التجارة المتعددة الأطراف ، يتعرض كل منها لما تتعرض له الأخرى ، من موجات الرخاء والكساد . والكساد وباء سرعان ما يمتد أثره إلى الدول الأخرى في وقت واحد ، وفي أوقات متقاربة ، ولهذا يجب على كل دولة أن تعمل جاهدة في سبيل اتخاذ الاحتياطات الكافية لتجنبه بتوفير العمل لبنيتها داخل حدودها ، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً ، ولن يتم ذلك إلا إذا سادت روح التعاون بين الدول ، وعملت كل واحدة منها على إيجاد أسواق مستقرة ، وضمنت تصريف منتجات زميلاتها في حدودها ، وعندئذ فقط تسير التجارة سيرها الطبيعي وللصالح العام .

والخلاصة أن الدولة التي تهدف لتحقيق سياسة العمالة الكاملة ، يجب ألا تعنى بالسياسات الاقتصادية الخارجية عند وضع خطط التجارة الدولية فحسب ، بل تهتم أيضاً بسياسات الدول الداخلية التي تتعامل معها ، ثم تأخذ في الحسبان ما إذا كانت هذه السياسات تؤدي في النهاية إلى عمالة كاملة مستقرة أم لا . والتجارة الدولية يمكن أن تدعم وتنظم ، إذا ما سارت الدول الكبرى في سياساتها الاقتصادية نحو تحقيق سياسة العمالة الكاملة . فإذا انحرفت دولة كبرى عن هذا الهدف ، وجب على الدول الأخرى أن تكيف سياساتها بما يتفق وتلك السياسة .

الشروط الثاني — توازن المدفوعات :

والشرط الثاني « للنظام المتعدد الأطراف » هو أن تتعهد الدول المشتركة فيه ، بموازنة حسابها مع باقي الدول . وهذا شرط يجب مراعاته وتطبيقه حتى يفرض أن جميع الدول تتمتع بالعمالة الكاملة ، وينطبق هذا بصفة خاصة على

الدول التي ترغب في جعل صادراتها أكبر من وارداتها ، بأن تباع أكثر مما تشتري . بل إن هناك بعض الدول ترمى سياساتها إلى زيادة صادراتها عن وارداتها كثيراً ، بينما البعض الآخر يرمى إلى زيادة الواردات عن الصادرات مع افتراض وجود عمالة كاملة . فإذا كانت الدولة على درجة عظيمة من التقدم الصناعي واديها مدخرات كبيرة وصادراتها عظيمة ، بينما هناك دولة أخرى في طريقها تكافح لتصل إلى مرتبة عالية في الصناعة ، فإن استمرار زيادة الصادرات من الأولى إلى الثانية أمر مرغوب فيه ، لأنه يؤدي حتماً إلى ارتفاع مستوى المعيشة في كليهما . ولكن يجب على الدول التي تكثر صادراتها أن تكون على استعداد دائم لتقديم القروض الطويلة الأجل بما يعادل زيادة صادراتها ، وإلا فإن الأموال التي سوف تفيض فيها سوف لا تجد سبيلاً لاستثمارها ، وهذا ما حدث فعلاً بعد الحرب العالمية الأولى بالنسبة للذهب ، وما ينتظر من المقترحات الجديدة الأمريكية والإنجليزية من اتحاد « البانكور » أو « اليونيتاس » فتصبح عملة الدولة المصدرة نادرة ، وعندئذ تلجأ الدول إلى إبرام الاتفاقات الثنائية . ولهذا فالإقراض الدولي يطابق الشرط الأول للتجارة المتعددة الأطراف بطريقة غير مباشرة ، ولكنه أساس لضمان الشرط الثاني .

ولضمان تنفيذ وتسهيل الإقراض لأجل طويل تقدمه الدول التي تريد صادراتها ، يجب أن تقوم هيئة دولية مزودة بالقوة الكافية . فقد برهنت التجارب خلال الحرب العالمية الثانية أن الإقراض يجب ألا يترك لمشئة الأفراد . ولم تنفقم أزمة عام ١٩٣٠ إلا بسبب إحجام المستثمرين عن إقراض الأموال للخارج ، حين كان المصدرون يعملون على زيادة صادراتهم حتى فاقت الواردات . فإذا لم تكن الزيادة في الصادرات مصحوبة بقروض لأجل طويلة ، فإن الدول التي تتسلم الصادرات تجد نفسها في حالة من (عدم السيولة) Forced to illiquidity وعندئذ تجد لزماً عليها أن تلجأ إلى وسيلة تقييد الواردات .

وقد جاء في تقرير الخزانة البريطانية « أنه يجب أن يحل التوسع في التجارة الدولية محل الانكماش ». لذلك لا يكفي خلق عملة دولية فحسب ، بل يجب ابتكار نظام سهل ويجعل الإقراض الطويل الأجل ، يعتمد عليه لبقاء التوازن المستمر .

سياسة التوسع بدلا من سياسة الانكماش :

نقصد بذلك أنه طالما توجد حاجات للبشر لا يحصلون على كفايتهم منها ، فإن التغلب على هذه المشكلة لا يكون بتقييد المعروض منها ، ولكن بزيادة الطلب ، أو بعبارة أخرى بتزويد تلك الحاجات بالقوة الشرائية اللازمة لها ، لكي يزيد الطلب فيصبح فعالا ، وهذا هو الدعامه الكبرى التي تقوم عليها سياسة العمالة الكاملة من الناحيتين القومية والدولية . فهي تستدعى في كل منهما عملا إيجابيا يجعل المستهلكين يشترون ما شاءوا بما لديهم من نقود . ففي الميدان القومي تقوم كل دولة بعمل إيجابي ، لكي تحمي بعض صناعاتها لتسير في طريق النمو والازدهار .

أما في الميدان الدولي ، فهناك عمل إيجابي أيضا ، ولكنه من غير شك يحتاج لسلطة دولية قوية . والدولة التي تصاب بحالة « جمود illiquid » بسبب كثرة الصادرات إليها من دول أخرى ، تسعى جاهدة لتقليل الوارد منها ، وهي بذلك تقلل من صادرات الدول الأخرى ، لهذا يجب أن يكون العلاج دوليا . والاقتراحات الكثيرة الخاصة بالنقد الدولي التي يراد بها التوسع لخلاق وتوزيع قوة شرائية دولية يستفيد منها العالم ، لا يقتصر أمرها على عمليات حسابية ورصدها في الدفاتر ، وإنما الغرض منها تيسير التبادل العالمي ^(١) .

(١) جاء في تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون الخاص بانضمام مصر إلى اتفاق المؤتمر المالي الموقع عليه « بيرتون وودز » في ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٤ :

كما سبق بيانه يتضح لنا أنه لاستمرار التوازن على أساس التوسع دون حدوث أى انكماش ، يجب أن يصحب نظام النقد الدولى ، نظام الاقتراض الدولى على غرار ما جاء فى تقرير « معهد جامعة أكسفورد الإحصائى » :
« إنه إذا استطعنا جعل الاقتراض الدولى الطويل الأجل مستقلاً تماماً ، فلا يحتاج لتنفيذه إلى مصادقة الدول التى تزيد صادراتها ؛ فلا ريب أن المشكلة الدولية تكون قد حلت على الوجه المرضى » .

والواقع أن التوسع واستمرار اطواره فى التجارة الدولية يحتاج لاستقراره وتدعيمه ، إلى وجود هيئة دولية ذات قوة تنفيذية ، ولا تكفى له سلطة قومية .

تقلب الحرب والأزمات المالية ، فيما تقلب ، ما ألف من أوضاع التجارة الخارجية ونظام النقد والدفع ، فيخلل الميزان التجارى والحسابى ، ويتضخم النقد ويفقد قيمته فى الأسواق الخارجية ويتعذر الدفع : ومعنى اضطراب نظام النقد فى بلد اضطربت تجارته الخارجية ، وشلت حركته الاقتصادية أو توقفت ، وربما تعدى هذا الاضطراب إلى البلاد الأخرى . ولقد أملت علينا الحرب العالمية الأولى فى هذا دروساً لا تزال تذكرها ، فكم من أزمات حدثت ، وعملات تدهورت ، وأخرى خفضت وحدد سعرها أكثر من مرة ، وفى هذا ما يفسح المجال للتلاعب والمضاربات وما يؤدى إلى مفاجآت غير سارة حتى فى البلاد التى لم يتغير نقدها .

لهذا لجأت الدول إلى وسائل شتى من الحماية والرقابة ، كالانقافات الثنائية ، ونظام الحصص ، ومراقبة الاستيراد ، وإنشاء صناديق للنقد تشرف على التعامل الخارجى ، وكل تلك أمور لا تلائم التجارة الدولية وتعمق سيرها . ولم يفت علماء الاقتصاد والمال أن يفيدوا من هذه التجارب الفاسية ، ويبحثوا عن أنجع الوسائل لدرئها . وقد هداهم البحث إلى أن الأزمات السابقة ذكرها ، يمكن أن ترد إلى عاملين مهمين : أولهما اضطراب النقد وتقلقه فى كنه وسعره وخضوعه لمشيئة الدول المصدرة التى ترفع قيمته أو تخفضها حينما تريد ، وثانيهما تقييد التجارة الخارجية بقيود كثيراً ما عاقت سيرها ووقفت عقبة فى سبيل الإنتاج .

فإذا أمكن معالجة هاتين الناحيتين يسرنا التبادل العالمى ، وربطنا الأسواق بعضها ببعض ، ونهضنا بالإنتاج فى جهته . وسبيل ذلك أن نتوصل إلى تثبيت النقد على أساس يقره الجميع ، وتشرف عليه هيئة دولية تحول دون التلاعب وإخضاعه للمطامع والأهواء ، وبذا تعود التجارة الخارجية إلى قاعدة شبيهة بقاعدة الذهب فى ثبوتها وانتظامها ، وإن تكن أكثر مرونة وأيسر مراقبة . وفى هذه الهيئة الدولية ما يكفل قسطاً من حرية التبادل ويخفف حدة التنافس .

والخلاصة ، يجب أن يزود صندوق النقد الدولي ، بنظام يسهل الإقراض الدولي لكي يساعد على استئناف التجارة العالمية ، فلن تكون عودة التجارة إلى ما كانت عليه تامة ومستقرة ، ما دام للسياسة التجارية التي تتبعها الدول المختلفة أثرها السيء في العناصر الأساسية التي يقوم عليها الميزان الحسابي .

الشرط الثالث للتجارة المتعددة الأطراف :

يجب أن تتبع الدول المشتركة فيها ، سياسة اقتصادية مستمرة ومستقرة .

والتجارة الدولية ليست مسألة إنفاق وقبض ، أو خلق قوة شرائية فحسب ، ولكنها قبل كل شيء مسألة تتعلق بالإنتاج والاستهلاك وطرق الاستثمار ، وعليها تتوقف سعادة البشر ورفاهيته . ولا ننتظر أن تسود سياسة يطلق عليها مستمرة ومستقرة إذا كانت عرضة لمفاجآت عنيفة من وقت لآخر وغير منتظرة .

فالدولة التي وطدت نفسها لتقوم بإنتاج سلعة معينة لتسبع طلب دولة أخرى منها ، يجب ألا تفاجأ من جانب الدولة المستوردة بوضع الحواجز الجمركية في وجهها دون سابق إخطار . والسياسة المتعددة الأطراف لتكون ناجحة ونفعها متبادل ، يتحتم على الدولة المستوردة إخطار الدول المصدرة لها ، قبل أن تشرع في عمل أى تعديل يؤثر في سياستها الجمركية . ولا ريب أن هذا العمل ينطبق تماما على كل تغيير يطرأ على أسعار المبادلة ، والإعانات المالية ، وسائر الأساليب الحكومية التي تؤثر في سير التجارة الدولية .

وهذا الشرط لا يقصد منه أنه لكي تشترك الدولة في منافع التجارة الدولية يجب أن تتنازل طوعا عن حريتها فيما يتعلق بسياساتها الاقتصادية ، فقد تكون من الدول التي تفرض رسوما جمركية عالية أو منخفضة . وقد يكون الغرض منها محاباة نوع معين من الإنتاج ، أو قد يكون المقصود منها تحويل دولة إلى غير

مأعدت له ، أو إدخال الزراعة على بلد صناعى . وإنا نلرجو مخلصين أن تكون الحوافز على اتباع السياسات الجمركية المختلفة ، ليس الغرض منها الاستعداد للحرب أو لتفادى ضرورها ، كما أنا نأمل كثيراً أنه بزيادة الطمأنينة ضد البطالة ، وضد الحرب وويلاتها ، أن تزول العقبات التى تعرقل سير التجارة الدولية . والأهم من هذا يجب أن تقوم بين الدول سياسة معقولة ومستمرة ، لأن الجار الذى يخرق حرمة الجوار لا يعد جاراً طيباً ، وليس من الحكمة معاملته قط .

وقد أشار ميثاق المحيط الأطلسى إلى التضامن الدولى ، والاشتراك فى التجارة العالمية بما يفيد هذا ^(١) .

وقد جاء فى حديث فيليب مرسى Philip Murrayh رئيس اتحاد النقابات الصناعية وهو ينطق بلسان ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ عامل من عمال مصانع الصلب والسيارات والكهرباء وعشرات من الصناعات فى الولايات المتحدة :

-
- (١) « أن تتمتع كل الدول ، كبيرها وصغيرها ، المنتصر منها والمهزوم ، بنصيب عادل من تجارة العالم ومواده الأولية .
« والتعاون الوثيق بين جميع الدول بغية تحقيق مستوى أحسن للأعمال مع التقدم فى الشؤون الاقتصادية والأمن الاجتماعى .
« كما يحبب الناس فى كل بقاع الأرض أحراراً لا يشغلهم خوف أو حاجة » .
وقد جاء فى خطاب الرئيس ترومان ، وهو يعرض سياسة الولايات المتحدة الخارجية :
« نعتقد أن جميع الدول المقبولة فى هيئة الأمم المتحدة ، ينبغي أن تكون لها حقوق متساوية فى الاتجار والحصول على ما فى العالم من مواد أولية » .
« نعتقد أنه يجب على الدول ذات السيادة فى نصف الكرة الغربى ، بدون تدخل من جانب الدول الواقعة فى خارج هذا الجزء من العالم ، أن تعمل معاً على أساس سياسة (الجار الطيب) على حل مشكلاتها المشتركة » .
« نعتقد أن التعاون الاقتصادى الكامل بين جميع الأمم ، كبيرها وصغيرها ، ضرورى للنهوض بأوضاع المعيشة فى أرجاء العالم ، ولتحقيق التحرر من الخوف والعوز والفاقة » .
« نؤمن أن من حق جميع الأمم المتمتع بحرية البحار وبالمساهمة فى الملاحة فى الأنهار والمسالك المائية التى تمر فى غير بلد واحد » .

« لقد آن الأوان اليوم أن يقضى القضاء الأخير على الاحتكارات الدولية ، وأن تفسح أسواق العالم للتجار الحر في البضائع والسلع التي تنتج في ظروف عادلة ، ومتى رفعت القيود الجمركية أو خفضت ، فإن من الواجب أن يصحب هذا الإلغاء تعويض الأمم التي يطلب منها أن تعدل من صناعاتها وزراعتها من أجل تنسيق التجارة » .

والخلاصة أنه يجب الاهتمام بتنمية التعاون الدولي إلى درجة تسمو على الاعتبارات القومية . لأن الاقتناع بالاعتصار على اتخاذ تدابير ذات صبغة قومية ، لا يكفي وحده لتحقيق سياسة العمالة الكاملة ، وانتظام سير الإنتاج في وقت السلم . كما أن مثل هذه الإجراءات لا تأتي بفائدة إذا اتخذت في الوقت نفسه تدابير دولية غير ملائمة .

ولهذا فإن اتباع سياسة سليمة في الناحيتين القومية والدولية معاً هو أمر من الأهمية بمكان عظيم ، إذا ما أريد اجتياز فترة الانتقال دون عثار . غير أنه ليس من المستطاع تعيين السياسة التي تصلح أكثر من غيرها بكل بلد ، تعييناً قاطعاً ، لأن الظروف الاقتصادية التي تسود البلد الواحد في بدء الحرب وخلالها ، أو في نهايتها ، أعظم تعقيداً من الأحوال التي تسوده في زمن السلم ، وعلى ذلك يجب أن تكون التدابير التي تتخذ لإصلاحها أدق وصفاً وأكثر مرونة^(١) .

League of Nations. The Transition from War to Peace (١)
Economy, Report of Delegation of Economic Depression Geneva 1943